

قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي في معدلات البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

ثاكو خدر عبدالله¹، كامهران أحمد حمه²^{1,2} قسم اقتصاد، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراقEmail: ako.khdir@univsul.edu.iq¹, kamaran.hama@univsul.edu.iq²

الملخص:

إن الهدف الرئيسي لسياسات الاقتصادية ليس فقط زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها ولكن أيضاً تهدف لزيادة فرص العمل بشكل عام من خلال تطبيق سياستين متلازمين وهما (تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وزيادة طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب المزيد من العمالة).

تعتبر مشكلة البطالة من أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تعتبر تهديداً لمعظم اقتصادات العالم، ومن هذا المنطلق تأتي هذا البحث الى ابراز قياس والتحليل أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، ولتحقيق هدف البحث تم الاستعانة بالأسلوب القياسي وقد تم استخدام البيانات السنوية. وجاء في هذا البحث بأن الناتج المحلي الإجمالي في مستويات مختلفة ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع المعدلات البطالة. وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن النمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق لها تأثير على المعدلات البطالة، العلاقة عكسية بين معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة بمعنى كلما ارتفعت معدلات النمو (الناتج المحلي الإجمالي) سيؤدي الى انخفاض معدلات البطالة. يقترح البحث ان يعمل الحكومة العراقية على توجيه الإيرادات النفطية لصالح الاستثمار العام والخاص في برامج مشاريع التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية العامة حتى يقلل من معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البطالة، المشاكل الاقتصادية الكلية، الاقتصاد العراقي.

بوخته:

ثامانجي سهرمي رامياريه نابوريهكان زياد كردني تواناي بهرهم هينان و فراوان كردني نيه بهتمنها بهلكو له ههمان كاتدا زياد كردني ههلي كار كردنيشه به گشتي بو بهدهستختني گهشه نابوري بهردموام، و زياد كردني تواناي نابوري نيشتماني بو زياد بهرهم خستني هيزي كار. گرفتني بيكاري بهيكه له گرفته نابوريه كوملايهته سختهكان و به همرشه داهنرني بو زورينه نابوريهكاني جيهان، لهم پيو دانگهوه هم تويژينهويه نهجام دراوه بو دهرخستني پيوانه كردن و شروفهكردني كاريگهري گهشه نابوري لهسر تيكراري بيكاري له عيراق له ماوهي (2003 – 2020) نهوش له ريگهري بهكاربردني شيوزي (پيوانهكاري و شروفه كردن) بو نهو مبهسته داتاي سالانه بهكاربراه (Time Series Estimation) به كهلك و مرگرتن له بهرنامهي (E-views 9). له كوتايي تويژينهومهكدا تويژهر گهيشتوته چند دهر نهجاميك لهوانه كوي بهرهمي ناوخوي لهناسته جياوازهكاندا بهيوهندي هوكاري بهيك ناراستهيه هيه لهگهل بيكاريدا، نهمش بههيزي بهيوهندي ههردو كوراوهكه دهردهخات، هم دهر نهجامانه لهگهل گرمانهيه تويژينهومهكدا هاو تهريب و گونجاوه بهوهي گهشه نابوري و بيكاري له عيراقدا بهيوهنديهكي پيچوانهيان هيه، به ماناي تا گهشه نابوري زياد بكات بيكاري كهم دهبيتهوه. تويژهر له ريگهري دهر نهجامهكانهوه چند پيشنيارنيك دهخاته روو، لهوانهش نهويه حكومتهي عيراق دهسهاتهكاني كهترتي نهوت زياد ناراستهيه خهرجي وهبه هينان بكات و پرؤسهي بهرهم هينان زياد بكات بو زياد دروست كردني گهشه پيداني نابوري و بههيز كردني كهترتي خزمهتگوزاري گشتي و كهم كردنهوهي بيكاري.

كليله وشهكان: گهشه نابوري، بيكاري، سهر اباي بهرهمي ناوخو، نابوري عيراق.

Abstract:

The main purpose of economic policies is not only to increase and expand production capacity, however, it also generally aims to provide and increase job opportunities through applying two related policies (ensure achieving sustainable economic growth and increasing the capacity of the national economy to absorb more employment). Unemployment is considered as one of the major economic and social problems that are considered as a threat to most of the economies in the world. From this point of view, this research tries to highlight the measurement and analysis of the impact of economic growth on unemployment rates in Iraq during the time span (2003-2019), to achieve the goal of the research, econometrics method has been used. Through applying time series Annual data. The results have showed the GDP at different levels has a one-way causal relationship with unemployment rates. This indicates the strong correlation between these two variables, furthermore, this result is consistent with the hypothesis of the research which states that the growth of GDP in Iraq has an impact on unemployment rates, a negative relationship between growth rates of GDP and unemployment rates has been achieved, that is the higher the growth rates (GDP) lead to Lower unemployment rates. The research suggests that the Iraqi government should direct oil revenues in favor of public and private investment focusing on development projects and public social services in order to reduce unemployment rates.

Keywords: economic growth, unemployment, macroeconomic problems, the Iraqi economy.

المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه سواء كانت هذه الدول نظامها الاقتصادي متقدمة أو متخلفة. كما تتحدد نسب معدلات النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف كل دولة يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على أداء النشاط الاقتصادي إلى بلد.

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تدل على وجود خلل في النشاط الاقتصادي، إضافة لكونها ظاهرة اجتماعية لها انعكاسات سلبية تؤثر على الواقع الاقتصادي للدولة وتركيبية المجتمع، وعليه تسعى جميع الدول لوضع استراتيجيات وخطط لزيادة أعداد فرص العمل لتخفيض معدلات البطالة السائدة. تنجم ظاهرة البطالة عند تراجع النشاط الاقتصادي، أي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي تحت مستوى التشغيل الكامل.

وقد تمت دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة تجريبيا في الادب الاقتصادي بالاعتماد على ما يعرف بقانون (Okun) الذي يتمثل في وجود علاقة تبادلية عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في المعدل البطالة. ويعتبر النمو الاقتصادي الذي يفترض ان يؤدي الي خفض المعدلات البطالة داخل الاقتصاد القوي، تحقيق مزيد من الناتج يتطلب توافر المزيد عوامل الانتاج، ومن ثم فان تحقيق معدل نمو المرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة، وبالتالي تفترض ان زيادة النمو الاقتصادي تترتب عليها زيادة حجم التوظيف، الامر الذي تؤدي بدوره الي خفض اعداد العاطلين. حيث يركز على سياسة الانعاش عن طريق الطلب وهو غالبا اعتقاد معظم الاقتصاديين، الذين يطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة الدراسة الى تحديد الى أي مدى يمكن أن تساهم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق، في تخفيض معدلات البطالة؟ كون ان النمو في الناتج المحلي الإجمالي يشهد فترات انخفاض مما يؤدي إلى انخفاض المداخيل وبالتالي معدلات العمالة، كما أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونها تعالج موضوعا هاما في الاقتصاد العراقي، يتعلق بتأثير النمو الاقتصادي على معدلات وذلك باعتبار النمو أهم مقاييس للتغير الكمي الحاصل في الاقتصاد وبيان الدور الذي يلعبه في خلق فرص عمل جديدة.

هدف البحث

يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) وبيان اتجاهات هذا التأثير مع وجود عوامل اخرى.

فرضية البحث

ان العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، فكلما حصل تحسن في معدلات النمو الاقتصادي سيحصل تخفيض في معدلات البطالة.

منهجية البحث

تقوم البحث على اعتماد اسلوب القياسي في تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد العراقي والتحليل القياسي لقياس اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة وقد تم استخدام البيانات السنوية للنتائج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩). وتم الاستعانة بالبرامج EViews9

نطاق البحث

أ-حدود الزمانية: يقوم الإطار النظري للدراسة على حدود تاريخية تمتد من سنة ٢٠٠٣ الى غاية ٢٠١٩ اما من الناحية التطبيقية سوف تستند الدراسة الى بيانات متعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٩ .

ب-حدود جغرافية: تستند البحث حدودها الجغرافية من العراق كونها محل البحث.

هيكلية البحث

تعمقت البحث من خلال سعيها لتحقيق الهدف المرجو بالاعتماد على المسار المنطقي للبحث العلمي بدا من مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم البطالة والعلاقة النظرية التي تجمع بينهما، انتقالا الى تحليل البيانات في الاقتصاد العراقي، فضلا عن النموذج التطبيقي للبحث، يتألف البحث من مبحثين رئيسيين الأول إطار النظري للنمو الاقتصادي والبطالة (اولا/ النمو الاقتصادي (مفهومها، أنواعها، محدداتها وثانيا/ البطالة مفهومها وأنواعها) والمبحث الثاني يركز على قياس وتحليل واقع النمو الاقتصادي والبطالة في العراق (اولا/ النمو الاقتصادي والبطالة في العراق وثانيا/ تقدير النماذج لبيان أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق)

الدراسات السابقة

أهمية والغرض من الدراسات السابقة هو أن نفهم تماما الموضوع الذي نريد أن نعمل عليه، ويعطينا رؤية جيدة لما يجب فعله للبحث، الذي سيبين لنا ما يجب فعله وكيفية البدء به، وسنجمع معلومات جيدة نتيجة قراءتها والعمل عليها، وكل هذا سيكون السبب في أننا نستطيع تحديد أوجه القصور وعدم تكرارها، وتقييمها وانتقادها، وسنحصل على المعلومات لأننا لا نعيد العمل، بل نملاً المساحات التي تبقى لهم، والإجراءات التي قاموا بها. لم نتوصل إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي لنا الاستفادة من الجوانب الجيدة لأبحاثنا في استخدام البيانات والمعلومات والجوانب الإحصائية والتحليلية، ومقارنة عملنا بالدراسات السابقة لتأكيد النتائج التي توصلنا إليها في البحث.

١- دراسة (سهام وسامي، ٢٠٢٠) تهدف هذه الدراسة الى تحليل قياس اثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاجلين القصير و الطويل معا في الجزائر خلال الفترة(١٩٩٤-٢٠١٨)، منهجية الدراسة نستخدم منهجين متكاملين و متناسقين منهج التحليلي ومنهج الاستقرائي، وذلك علي ضوء بيانات سنوية، في ظل نتائج التقدير يمكن القول ان معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لا تساهم في خلق وظائف شغل وهو ما يؤكد صحة النتيجة التي توصل اليها الباحث، ويقترح الدراسة ان الاهتمام بتنوع القاعدة الاقتصادية من أجل خلق فرص عمل أكثر والحصول على مصادر جديدة للدخل.

٢- (نجاه ومبروكه، ٢٠١٩): هدف الدراسة الى بيان أثر البطالة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وبناء نموذج قياسي يمكن ان يساعد على معرفة مدى تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر. لتحقيق هدف الدراسة اعتمدت على منهج قياسي للبيانات للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) بالتركيز على الاقتصاد الجزائري، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج القياسي، في تحليل وتفسير العلاقة الكمية بين متغيرات الدراسة، استنتاج (يتبين من التحليل) ان وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وقد وافق ذلك النظرية الاقتصادية تبعا لقانون اوكن، كلما زاد النمو الاقتصادي سيؤدي بذلك إلى انخفاض معدل البطالة، على ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يمكن الخروج المقترح بأنه لضبط (لمواجهة) معدل البطالة بصورة دقيقة يقتضي الأمر إجراء تحقيق ميداني (مسح كل ثلاث أشهر) وإجراء تحقيق حول ما إذا كان البطالة داخل لأول مرة أو للمرة الثانية لسوق العمل. خروج إرادي أو إجباري من العمل، وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية وذلك للحصول على بيانات موحدة.

٣- دراسة (الجناي و مهدي؛ ٢٠١٤) تهدف هذه الدراسة الى ابراز العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق وتحليل بينهما، ومنهجية الدراسة اعتماد علي المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي والتحليل الكمي لقياس اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة وقد تم استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، واستنتاج هذه الدراسة لقد عانى الاقتصاد العراقي من ظاهرة البطالة التي تزايدت معدلاتها برفه تدريجي لتدون معدلات مرتفعة خلال مدة الدراسة وتعود هذه المعدلات المرتفعة الى الظروف التي مر بها الدولة من اهمها الحصار الاقتصادي (العقوبات الدولية) والحروب التي خاضها مما اذرت الى تدمير البنية التحتية التي ورثت مؤسسات حكومية قاصرة اقتصاديا و إن اتجاهات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير بناتج قطاع النفط، وهذا يعبر عن اختلال كبير في هيكل الانتاج، لذا يقترح الدراسة الى تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع النفط ويعمل على توظيف الايرادات النفطية لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الاساسية والخدمات الاجتماعية العامة.

٤- دراسة (Abdulla, 2012) هدفت هذه الدراسة لإبراز الى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكون لتحديد الناتج المحتمل. تشير نتائجنا إلى انخفاض في معامل أوكون الذي يتفق مع ضعف استرداد الوظائف. كما أن معدل النمو المتردد لا يكفي لخفض معدل البطالة في العراق. كما تظهر النتائج أن الاقتصاد العراقي لا يزال غير منتج بقدرة إنتاجية خاملة وغير متنوع. وعلاوة على ذلك، فإن هيكل سوق العمل غير مرن وتهيمن عليه الحكومة وقطاع واحد يمثل قطاع النفط الذي لا يعمل بكثافة.

٥- دراسة (زيدان وحمدون، ٢٠١١) هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغير البطالة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) باستخدام قانون Okun في كل من دولة العراق والجزائر. حيث تؤكد الدراسات القياسية التي أجريت في العراق عدم وحدة المعايير الإحصائية مما لا يمكن التحديد الدقيق لمعامل Okun. كما تبين الدراسة القياسية التي أجريت في الجزائر أن المعدل الطبيعي للاقتصاد الجزائري هو في حدود ٥.٢٪ وهي النسبة اللازمة لبقاء معدل البطالة ثابتا. في حين أن دراسة تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات التضخم ومعدلات البطالة وهنا يمكن وجه الاختلاف.

٦- دراسة (جودة وعيسى، ٢٠١٠) يهدف الدراسة تحليل قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في العراق في ضوء قانون اوكن للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٩)، منهجية الدراسة استخدام اسلوب التحليل الوصفي لبيان اهمية النمو الاقتصادي في تخفيف حدة البطالة في الاقتصاد العراقي، والتحليل الكمي القياسي والحساب معامل اوكن وقياس واختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي و البطالة، استخدام بيانات سنوية، وتوصل الدراسة الى الاستنتاج ان العلاقة بين النمو الاقتصادي و معدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج و معدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده علي قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل، يقترح الدراسة بان اعطاء الخريجين القروض الصغيرة علي ان يتم استثمارها في اصلاح الاراضي الزراعية و هذا من شأنه ان يساهم في تحسين اوضاع القطاع الزراعي و كذلك دخول اعداد من العاطلين عن العمل الي قوة العمل الحقيقية والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

في ضوء ما سبق من عرض ومناقشة الدراسات السابقة نستنتج ما يأتي:

١- ومن خلال تقديم هذه الدراسات، فإنها تعتمد أكثرها على تطبيقات في اقتصاديات النفطية، وهذا هو السبب في أن نتيجة تأثير النمو الاقتصادي على البطالة ليست دقيقة للغاية.

٢- وقد أجريت هذه الدراسات في حين أن بعض هذه البلدان كانت في حالة حرب أو كانت لديها أزمات مالية والاقتصادية، مما يجعل النتائج غير قادرة على تفسير ظاهرة بشكل صحيح كما لو كانت في وضع طبيعي.

٣- لم تستخدم أي من الدراسات السابقة قيد الدراسة استخدام المنهج التحليلي المقارن بين الدول لإظهار تأثيرها على كل من هذه البلدان على الحدى.

في ضوء هذه النقاط اعلاه، النقطة التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة، نقاط التشابه ما بين البحث الحالي والدراسات السابقة ان عرض هذه الدراسات عند جمع وتحليل بيانات عن أثر النمو الاقتصادي على البطالة، فإنهم لم يميزوا بين تركيبة السكان وتركيب القوة العاملة، مما يعني أن التأثير على أي من الجانبين سيزداد و إن تأثير النمو الاقتصادي على البطالة على المدى الطويل والقصير مختلف بعض الشيء، ولكن البحث الحالي والدراسات السابقة فقط ركز على الفترة الزمنية محددة دون التطرق الى الفترات قصيرة المدى ام الفترات طويلة المدى أنه كان ينبغي أن يحدد معظمها النتائج في كلتا الفترتين. نقاط الاختلاف حدود الزمنى البحث الحالي يفرق من الدراسات السابقة واستخدام المنهجية البحث وتحليل وقياس البحث الحالي يفرق من الدراسات السابقة واستخدام المتغير المتوسطة والمتغير الوهمي داخل النموذج القياسي البحث الحالي يفرق من الدراسات السابقة.

المبحث الاول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والبطالة

اولا/ النمو الاقتصادي مفهومها، أنواعها، محدداتها

من البديهي ان للنمو الاقتصادي اهمية كبيرة كأحد المؤشرات التي تستخدم لقياس المستوى الاقتصادي ومعرفة مدى اهمية الدورات الاقتصادية على مجمل اقتصادات في جميع الدول، من هذا المنطلق لابد من معرفة وتوضيح المعنى والمفهوم وأنواع ومحددات النمو الاقتصادي، لذا ان هذا المبحث جاءت لهذه الأغراض ويتكون من المحاور التالية:

١- مفهوم النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي عملية حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وهذا ناجم لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد، لذا هناك تعريف عديدة للنمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

التعريف: النمو الاقتصادي هو زيادة الإمكانيات أو الطاقات الإنتاجية وتقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي (العيسى، ٢٠٠١، ص ٤١).

التعريف: النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي على التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في الجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس الصحيح كلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية سيؤدي الى انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي (عريقات، ٢٠٠٦، ص ٢٦٨).

وفقا للتعريف السابقة يمكن القول إن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة المستمرة او مطردة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة. كما يعرف أيضا بأنه زيادة في الإنتاج في بلد معين خلال مدة معينة إذ يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، حيث كلما ادت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية ارتفعت معدلات النمو في الدخل القومي وبالعكس.

٢- أنواع النمو الاقتصادي: تميز الاقتصاديون بين ثلاث أنواع من النمو وهي:

١- النمو التلقائي: عبارة عن الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون اللجوء إلى التخطيط القومي في تحقيقه، ويقصد به ظاهرة غير مخططة الجهات الاقتصادية عند ممارسة نشاطها الاقتصادي لا تستهدف تحقيق زيادة في الدخل الكلي للاقتصاد الوطني. وكذلك النمو التلقائي ظاهرة تلقائية لأنها تحدث بصورة آلية كنتيجة للعمل الآلي لنظام السوق. ويتصف هذا النوع من النمو بالبطء واحتمال تعرضه لتقلبات عنيفة (إسماعيل ومدياني، ٢٠٢٠، ص ٥٨٢).

٢- النمو المخطط: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهناك دور مركزي اختياري للحكومة وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الفردية والاجتماعية أي إشباع احتياجات جميع أفراد المجتمع (نجيمة وإيمان، ٢٠١٦، ص ٦٣).

٣- النمو العابر: وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية لأنه يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول النامية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع استثماراتها وقدم العمالة إليها ثم سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط. (عبيد وعلي، ٢٠٢٠، ص ٥٧).

٣- محددات النمو الاقتصادي: هناك مجموعة من العوامل تحدد النمو الاقتصادي ومنها:

١- كمية الموارد البشرية (رأس المال البشري) ونوعيتها: إن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة الفاعلة، والنمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق نتيجة لزيادة كمية الموارد البشرية، وكذلك لزيادة نوعية هذا المورد. ونمو السكان يعد المصدر الرئيس للعنصر البشري، ويمثل مصدرا رئيسا للطلب في المجتمع أيضا، من جهة الأولى يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن جهة الثانية زيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي والمؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري، غير أنه يمكن لهذا العامل أن يكون له أثر سلبي في النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل. (فرج وكريم، ٢٠٢٠، ص ٢٤٣). نتيجة الأرض ثابتة، وإنما نتيجة لثبات معدل تراكم رأس المال المادي بمعدلات مرتبطة بالادخار (إبراهيم، ٢٠٢١، ص ٢٣).

٢- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: تختلف الموارد الطبيعية بين الدول بناءً على ظروفها البيئية والمناخية ويعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها مثل النباتات والغابات الموجودة على اليابسة أما الموارد الطبيعية الموجودة داخل الأرض فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن وغيرها، فالإنسان باستغلاله الامثل لهذه الموارد يحقق الاهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل، ويعني ذلك ضرورة التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد من أعلى قدراته الإنتاجية في المستقبل (صباح، ٢٠١٧، ص ٨٩).

٣- عوامل بيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، استقرار سياسي ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، وحكم يدعم النمو الاقتصادي (صباح، ٢٠١٧، ص ٨٩).

٤- التخصص والإنتاج الواسع: لقد أوضح "آدم سميث" في كتابه ثروة الأمم، أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل الذي يحدد بحجم السوق، فكلما كان حجم السوق ضئيلا كلما قلت العمليات الإنتاجية والعكس صحيح، وبالتالي يؤثر في الاتجاهين على النمو الاقتصادي (عريقات، ٢٠٠٦، ص ٢٧٢ و ص ٢٧٤).

٥- معدل التقدم التكنولوجية: هو عبارة عن التقنيات الحديثة والنظم المتطورة التي تستخدم في العملية الإنتاجية، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر وبوت أقل وجودة أكثر، من خلال نفس الكمية من المدخلات أو أقل. أي الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ويتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاكتشافات العلمية الجديدة والاختراعات الحديثة والابتكارات والبحث العلمي (الغرباوي، ٢٠١٥، ص ٢٤).

٦- الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي: يقصد به عبارة عن مرونة التعاملات الخارجية أو تقليل القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال وقد شهدت الدراسات النظرية والتطبيقية تطور كبير في دراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية. كما ان تحسن وضعية الآلة الإنتاجية بسبب المنافسة المفروضة الأمر الذي ساهم في تخفيض تكاليف

وحدة الإنتاج نظرا لتوسع نطاق الأسواق وتحرير التجارة وهو الذي يتسبب في تعزيز النمو بشكل دائم. ما أثبتت العديد من المؤسسات الدولية وجود أثر ايجابي بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وفي دراسة قام بها دوولارس استنتج ان الانفتاح الاقتصادي يؤثر على المستوى العام للأسعار وبدورها تؤثر بشكل ايجابي على مستوى النمو الاقتصادي (حليمة، ٢٠١٩، ص ٢٥-٢٦).

ثانيا/ البطالة مفهومها وأنواعها

مفهوم البطالة: البطالة ظاهرة اقتصادية وجدت في غالبية المجتمعات على الكرة الارضية وهي من المشاكل الصعبة والمعقدة التي واجهت ولا تزال تواجه اقتصاديات المجتمع الانساني ككل. ولا تخلو أي دولة من تلك المشكلة او الظاهرة على مر العصور. ولذلك استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية اصحاب القرارات السياسية وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي (سلمان وآخرون، ٢٠٠٠، ص ٢٣٧).

فيرى بعض الاقتصاديين ان البطالة هي الحالة التي تنطبق على الاشخاص الغائبين عن العمل ولا يعملون ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل ويرى بعضهم ان البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية او جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله الى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي. اما تحديد مفهوم البطالة فنجد ان هناك صعوبة بين الاقتصاديين في الوصول الى مفهوم محدد له، اذ تعددت التعريفات التي تناولتها. تعريف البطالة "التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج (الوزاني، ٢٠٠٦، ص ٢٦٥)". والتعريف "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه (أحمد، ٢٠٠٤، ص ٢٠٥)". التعريف كما يرى البعض البطالة على أنها "الفرق بين كمية العمل المعروضة - بموجب مستويات الأجور الجارية وظروف العمل السائدة- وكمية العمل المأجورة (طاقة وحسن، ٢٠٠٨، ص ١٤١)". تعريف "تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم مناشدته للعمل ورغبته فيه (خصاونة، ٢٠٠٠، ص ١٦٣)". وتعرف البطالة بانها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص العمل فضلا عن ذلك فان هناك من يرى ان البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما بالإضافة الى وجود العديد من الآراء الاخرى (احمد والفيضي، ٢٠٠٩، ص ٥).

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها الحالة التي تنبثق عن وجود أشخاص قادرين عن العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، لكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة، والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع وعدم استغلال الموارد بشكل كفؤ. ويمكن قياس معدل البطالة وفقا لمعادلات عديدة، الا ان اهمها واكثر شيوعها الآتية:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} / \text{إجمالي القوة العاملة}) \times 100$$

ثانيا/ أنواع البطالة

وإذا كانت كثلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق، وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانها الفئات المتعطلة، فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة. فهناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها البلدان العالم.. ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي:

١- **البطالة الاحتكاكية:** البطالة الاحتكاكية هي البطالة التي تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة. وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى. أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل. والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. يبحث كل منهم عن الآخر وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية أو لنقصها لدى الطرفين (داود وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٢٥٨).

٢- **البطالة الهيكلية:** يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي الاقتصادي القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل

نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر، فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب. ويكون من نتيجتها انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وازدياد الطلب على مهن أخرى. وفي هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم. وفي الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة، أي أننا هنا نواجه بحالة فائض عرض في سوق عمل ما وفائض طلب (نقص عرض) في سوق عمل آخر (الأشقر، ٢٠٠٢، ص ٣٠١).

٣- **البطالة الدورية:** عند تعرض بعض النشاطات أو القطاعات للركود أو التراجع على مستوى الاقتصاد ككل أو حينما يدخل الاقتصاد القومي ما يسمى بدورة الركود. تظهر البطالة الدورية وتعود الأوضاع إلى الحالة العادية حينما تعود عجلة الاقتصاد إلى الراج والازدهار. مما يعني أن هذا النوع إنما يظهر متأثراً بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه. فعند دخول الاقتصاد في دائرة الانحسار والتراجع، فمعنى أنه له توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح وسوف تتزايد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية. وكنيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجهم فإن الدخل القومي الإجمالي سوف يهبط ويهبط معه أيضاً الإنفاق الاستثماري. سينخفض الطلب على العمالة وسيأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل ثم في مرحلة تالية تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة (الوزني والرفاعي، ٢٠٠٠، ص ٢٦٩).

٤- **البطالة الإجبارية:** تهتم غالبية الدراسات والتشريعات والنقابات والمؤسسات والنخب السياسية بهذا النوع من البطالة باعتباره مجمل الظاهرة موضوع البحث ومحورها الرئيسي. وتفهم البطالة الإجبارية تعطل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الاجر السائد في فترة زمنية معينة بشكل يومي كامل. كما وان شرطي الرغبة في العمل والبحث عنه لا يقترنان بالضرورة بالانتماء السيكولوجي للعمل ذاته بل يرتبطان بواقع الضرورة المعيشية (رزق والحجار، ٢٠١٠، ص ٣٢٧). وبالتالي سبب حدوث اختلال كبير وطويل المدى في الاقتصاد أو في حالة الحروب أو غير ذلك من الأسباب، ويصيب هذا التعطل أحد أو بعض القطاعات الاقتصادية وهنا فان فرق بين مجموع القوى العاملة وعدد الكلي للعاملين الحقيقيين يعد بطالة إجبارية (عاشور، ٢٠١٧، ص ٢٩).

٥- **البطالة الاختيارية:** تنشأ البطالة الاختيارية حين يختار العامل الفراغ ويرفض بإرادته ومعرفته وسائل الحصول على العمل، والحقيقة أن هذا النوع من البطالة لا يعتبر بطالة بالمعنى الصحيح لأن الإنسان يمتنع عن العمل باختياره فإنه يتحمل نتائج هذا الاختيار وحده خلافاً للبطالة الإجبارية (طاقة وحسن، ٢٠٠٨، ص ١٤٢). ويرجع بعض الاقتصاديين البطالة الاختيارية لعوامل أهمها:

- الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المتاحة.
- البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد المعنيين.
- الانتقال إلى عمل في مكان آخر مناسب .
- النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة. (القرشي، ٢٠٠٧، ص ١٨٦)

٦- **البطالة التكنولوجية:** ويقصد بها تلك البطالة الناشئة عن التوسع في استخدام الآلات لتحل محل عمل العمال وعن التنظيم العلمي للعمل. فاستخدام الآلات يؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة الطلب وفتح أسواق جديدة، وعليه فالتخفيض من مشكلة البطالة يتم في استخدام العمال السابق توفيرهم مع إعادة تدريبهم على المهارات اللازمة لمواجهة الظروف الجديدة (العيسوي، ١٩٩٧، ص ١٣٧).

٧- **البطالة الموسمية:** يحدث هذا النوع من البطالة غالباً في إحدى قطاعات الاقتصاد نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول، وهو ما يؤدي إلى الركود في أحد هذه القطاعات، حيث يظهر هذا النوع أكثر في القطاع الزراعي في غير مواسم الحصاد (الحصري، ٢٠٠٧، ص ١٤٠)، فهي أكثر انتشاراً في الريف عنها في الحضر. وتتشرك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلاهما ينشأ عن تنذبذبات الطلب على العمل، غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً. ويمكن تقليل أثر البطالة الموسمية من خلال الإجراءات التي تقلل من موسمية الإنتاج، ففي القطاع السياحي مثلاً يمكن تنشيطه خارج المواسم الاعتيادية من خلال تنشيط السياحة العلاجية والدينية... الخ (القرشي، ٢٠٠٧، ص ١٩٤).

٨- البطالة المقنعة: وتعني العمل بأقل من الجهد المطلوب بسبب كثرة العاملين في الوظيفة الواحدة، أي أن هناك عمالة فائضة في مكان العمل، ولا يستفاد من الطاقة الإنتاجية لهذا الفائض، حيث تشكل عبئاً على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من البطالة عرف في المجال الفلاحي، ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية أخذ في التحرك نحو المدن. وتعتبر هذه الظاهرة خطرة لأنها تمثل هدراً في الموارد الاقتصادية، ولا تساعد على زيادة الناتج الوطني (شهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٣٧).

ثالثاً/ أثر المتبادل بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة

يعد النمو الاقتصادي أحد عملية التي تؤثر على البطالة وتؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي لذا فإن لرفع مستوى الناتج يتطلب توافر المزيد من عوامل الإنتاج فضلاً عن أن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من اليد العاملة ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التشغيل وبالتالي سيؤدي إلى خفض نسبة العاطلين عن العمل (الجنابي ومهدي؛ ٢٠١٤، ص ١٥٧). حسب نظرية OKUN ان ارتفاع النمو الاقتصادي سنوياً بالنسبة (2.5%) يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بالنسبة (1%) لذا فان السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو الاقتصادي يتبين هناك علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو "الناتج المحلي الإجمالي" والتغير في معدل البطالة، وقد نجح أوكن في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي. حيث يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض به أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي، فكل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي يفترض بها أن تؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة.

إلا أنه يجب التفريق بين النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل، والنمو الاقتصادي المعتمد على عنصر التكنولوجيا، حيث تؤدي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل، إلى تخفيض معدلات البطالة، بينما تؤدي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمدة على التكنولوجيا إلى زيادة معدلات البطالة، حيث يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى الاستغناء عن بعض العمال من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج المرتبطة بالأجور. (نجاح ومبروكة؛ ٢٠١٩، ص ١٤).

المبحث الثاني: قياس وتحليل واقع وأثر النمو الاقتصادي على البطالة في العراق

لبيان واقع لآثار النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق فقد اختص هذا المبحث لقياس وتحليل هذا الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات (البيانات الثانوية - Secondary Data) التي تم جمعها عن البنك الدولي.

أولاً/ واقع النمو الاقتصادي والبطالة في العراق

يعد العراق من الدول المصدرة للنفط، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية اسعار النفط، حيث شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة المذكورة ظروف عديدة والتي أثرت بدورها على المشهد الاقتصادي ومن هذه الظروف الحروب اضافة الى التغيرات السياسية التي دخول قوات الاحتلال وتدهور الوضع الأمني مما أثر بشكل كبير على اقتصاد البلد. يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي اذ انه يقيس كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد، خلال الفترات الزمنية، وكذلك يعكس تطور مستوى الدخل الذي يمكن أن يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع، لذا يفسر الناتج المحلي الإجمالي عن مدى تطور ونمو المستوى الاقتصادي للبلد، حيث ان نمو الناتج المحلي الإجمالي يعمل على نمو الدخل القومي الذي بدوره يعمل على تحسين المستوى الرفاهية للمجتمع. ويعد العراق حالة خاصة إذا ما تمت مقارنته مع اقتصاديات الدول النامية إذ إن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يساهم فيه القطاع النفطي مساهمة كبيرة في تكوين الناتج مقارنة بنسبة مساهمة القطاعات الأخرى. وبناء على بيانات الجدول رقم(١) الذي يوضح فقد معدلات البطالة وناتج المحلي الاجمالي كمؤشرا في النمو الاقتصادي العراقي والتضخم يمكن تفصيلاً على النحو التالي:

جدول رقم (1) يوضع معدلات البطالة ونواتج المحلي الاجمالي ومعدلات التضخم في العراق خلال المدة (2003-2019)

السنة	معدل البطالة %	التغير السنوي معدل البطالة %	نواتج المحلي الإجمالي مليار دولار	التغير السنوي GDP %	معدل التضخم %	التغير السنوي معدل التضخم %
2003	8.82	-0.03	21.92	0	33.62	0
2004	8.61	-0.21	36.63	67	26.96	-6.65
2005	8.71	0.10	49.95	36	36.96	10.00
2006	8.65	-0.05	65.14	30	53.23	16.27
2007	8.65	0.00	88.84	36	-10.07	-63.30
2008	8.48	-0.17	131.61	48	12.66	22.73
2009	8.39	-0.09	111.66	-15	6.87	-5.79
2010	8.25	-0.14	138.52	24	2.88	-4.00
2011	8.12	-0.13	185.75	34	5.80	2.92
2012	7.96	-0.16	218.00	17	6.09	0.29
2013	9.26	1.30	234.64	7	1.88	-4.21
2014	10.59	1.33	228.42	-2	2.24	0.36
2015	10.71	0.14	166.77	-26	1.39	-0.84
2016	10.82	0.10	166.60	-0.1	0.56	-0.84
2017	13.02	2.20	190.64	14	0.18	-0.37
2018	12.97	-0.05	212.27	11	0.37	0.18
2019	12.86	-0.10	222.43	4	-0.20	-0.57

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات البنك الدولي.

فمن خلال الجدول رقم (1) أعلى شهدت المدة بين (2003-2019) تذبذبات في الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس النمو الاقتصادي للبلد، اذ يلاحظ الناتج المحلي الإجمالي خلال عام (2003) منخفضة والذي بلغ عام 2003 (21.92) مليار دولار وسبب هذا الانخفاض هو احتلال العراق من قبل قوات التحالف اذ توقف تصدير النفط والقطاعات الاستخراجية الأخرى فضلا عن تدمير الكثير من المؤسسات الصناعية وحدث فوضى عارمة في البلد أبان فترة الحرب، اذ يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2006-2004) والذي بلغ عام 2004 الى (36.63) مليار دولار والذي بلغ عام 2006 (65.14) مليار دولار، ويعود سبب هذه الزيادة الى إلا أن هذا الارتفاع يرجع إلى رفع الحصار الاقتصادي بشكل جزئي لصالح المواد الأساسية مما أدى إلى إعادة ضخ النفط وتصدير الكبريت وبعض الثروات الاستخراجية كون هذه الثروات المستخرجة ومن أهمها (النفط) ترتبط بالخارج أكثر من ارتباطها محليا كما شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2007-2010) ارتفاعا " ملحوظا" اذ بلغ عام 2010 و (138.52) مليار دولار، وتعود تلك الزيادة في الناتج الى هيمنة القطاع النفطي وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي عام 2007 نسبة (65%)، إضافة الى ارتفاع أسعار النفط عالميا فضلا عن عوامل أخرى ساعدت على زيادة الناتج أهمها سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري مثل المحافظة على سعر الصرف وزيادة نمو الإيرادات وتقليص العجز وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

اما خلال المدة (2010-2014) فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تغير كبير اذ بلغ عام 2014 (228.42) مليار دولار أي يفارق تقريبا (90) مليار دولار خلال هذه المدة، إلا ان المدة (2015) فان الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضا ملحوظا إذ بلغ عام 2015 (166.77) مليار دولار بسبب حرب داعش وسيطرة داعش في بعض المناطق أو المحافظات مثل (نينوى، صلاح الدين، الانبار).

بعد ان كان عام 2019 (222.43) مليار دولار فان الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا ملحوظا بسبب انتهاء حرب الداعش و اعمار المناطق الحروب.

اما بالنسبة الى معدل البطالة في العراق فقد شهد هو الاخر تذبذبات كبير حيث يتضح من خلال الجدول (1) ان معدل البطالة عام 2003 بلغ (8.82%) إلا انه يلاحظ ان معدل البطالة ينخفض عام 2004 والتي بلغت عندها (8.61%). كما يلاحظ ان معدل البطالة حقق انخفاضا ملحوظا عام 2008 وصل إلى (48.8%) والسبب هو خفض الحصار الاقتصادي على العراق وكذلك زيادة صادرات في الوقود (النفط) وارتفاع سعره، وهذا أدى الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 الى (131.6) مليار دولار. في حين حقق معدل البطالة عام 2010 انخفاضا وصل إلى (8.37) وهذا الانخفاض يعزز إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 والهادفة إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة والأجهزة الأمنية وفي نفس السنة ناتج المحلي الاجمالي مرتفعة مقارنة بسنوات السابقة قد بلغ (138.52) مليار دولار، انخفاض معدلات البطالة مستمرة حتى وقف أدنى حد من عام 2012 شهد الاقتصاد العراقي انخفاضا كبيرا في معدل البطالة والتي بلغت (96.7%) وهذا السبب يعود الى زيادة كثيرة لناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012 حيث كان (218) مليار دولار لتلك السنة، وفي تلك السنة كانت فرص التعيينات من قبل القطاع العام، ومنح السلف بكافة أنواعها سواء كانت سلفة زواج وسلفة عقار حيث كانت مدعمة من قبل القطاع العام وكذلك دعم المشاريع الصغيرة أيضا. وحقق معدل البطالة عام 2013 ارتفاعا وصل إلى (9.26%) وهذا الارتفاع مستمرة حتى عام 2017 وصل إلى (13.02%) سبب ارتفاع المعدل البطالة هي زيادة الفساد الإداري والمالي وحرب ضد الداعش. وفي السنة 2019 نسبة معدل البطالة ينخفض مقارنة للسنة 2017 في سنة 2019 معدل البطالة يساوي (12.86%) بسبب ارتفاع سعر النفط وانتهاء حرب ضد الداعش و اعمار مناطق متضررة بسبب حرب ضد الداعش.

في حين شهد العراق خلال السنوات الاخيرة تغيرات كبيرة في معدلات التضخم وكان لها الاثر الكبير على اقتصاد البلد حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) الذي يوضح معدل التضخم في العراق خلال المدة (2003-2019)، في حين شهد معدل التضخم مرتفعة خلال المدة (2003-2006) اذ بلغ عام 2003 (33.62%) وعام 2005 بلغ (36.96%) وعام 2006 وصل إلى (53.23%) ويعود هذا الارتفاع في معدل التضخم الى الظروف الأخيرة التي مر بها البلد من أزمات سياسية والحرب الأخيرة عام 2003 إضافة إلى تردي الوضع الأمني أما العامل الأكبر الذي أدى إلى ارتفاع التضخم عام 2005 إلى أزمة الوقود والزخم الحاصل على محطات تعبئة الوقود مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق السوداء بالإضافة الى الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي حيث بلغت نسبة التضخم للوقود والاضاءة (99.1%) بينما المدة (2007-2010) فان معدل التضخم انخفض إلى (-10.07%) في عام 2007 وعام 2010 بلغ (2.88%) ويعزز سبب هذا الانخفاض في معدل التضخم الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي والتي توصلت بحركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وبشكل تدريجي عبر استخدام أمثل من البنك لإدارته النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية وأسعار الفائدة، اما بالنسبة الى سنوات بعد تذبذبات معدل التضخم مستمرة في عام 2012 معدل التضخم وصل إلى (6.09%) وعام 2014 منخفضة إلى (2.24%) انخفاض معدل التضخم مستمرة حتى عام 2019 بلغ (-0.20%).

ثانيا/ تقدير النماذج لبيان آثار النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق

هذا الجانب يختص بقياس وتحليل آثار النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق خلال الفترة (2003-2019)، ومن اجل تثبيت هذه الحقيقة نستعين ببعض الاختبارات والتقديرات على نحو الآتي:

1- توصيف متغيرات الدراسة: بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة في اختيار متغيرات البحث لبيان أثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على معدلات البطالة. وبالإضافة الى البيانات المتوفرة وطبيعة النموذج القياسي لتحديد متغيرات النموذج، تم توصيف النموذج القياسي كالاتي:

$$GDP_t + \beta_2 IF_t + \beta_3 ISIS_t + U_t EM_t = \beta_0 + \beta_1$$

حيث يمثل:

EM: معدلات البطالة (المتغير التابع)

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالاتي:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر النمو الاقتصادي).

IF: معدل التضخم – المتغير الوسيط

ISIS: المتغير الوهمي المتمثل بالحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام (داعش) في العراق (بعد عام 2014)
٢- نتائج اختبار الثبات والاستقرارية لسلاسل الزمنية **Stationarity**: يعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة لكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. ويظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي:

الجدول رقم (٢) اختبار الثبات والاستقرارية لسلاسل الزمنية

Augmented Dickey Fuller (ADF) test			
القرار	First Difference (الجزور الوحدة)		
قبول	الاحتمال	القيمة الحرجة	Trend
قبول	٠.٠١٧٤	٠.٠٢٦٢	GDP
قبول	٠.٢٦٩.٠	٠.٠٠٤٣	EM
قبول	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠٠	IF

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات السنوية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٣) اعتمادا على برامج 9 E-views

يظهر من الجدول (٢) ومن خلال اختبار (Augmented Dickey- Fuller)، ان المتغيرات تكون معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية (٥٪) بعد أخذ الفرق الاول لان المتغيرات تكون غير مستقرة عند المستوى (Level) لأنه قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) اقل من القيمة المحددة (٥٪)، اي ان هناك استقراره في البيانات السلاسل الزمنية. وبذلك هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النموذج الخاص بموضوع البحث.

٣- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج: **Co-integration test** التكامل هو من اختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لضمان الاستمرار في تقدير النموذج، وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٣).

الجدول رقم (٣) اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج

Variables	Critical value 0.05	Prob.
GDP	٤٠.١٧٥	٠.٠٠٥١
EM	٢٤.٢٧٦	٠.٠٤٧١
IF	١٢.٣٢١	٠.٠٦٢٢
ISIS	٤.٦٩٨٥	٠.٠٣٥٨

(**) denotes rejection of the hypothesis at 5% (significance level).
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات السنوية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٣) اعتمادا على برامج 9 E-views.

من خلال جدول اعلاه نجد ان غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض في مستوى المعنوية (٥٪)، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

٤- العلاقة السببية بين متغيرات البحث (**Granger Causality Tests**): فان مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع البحث، حيث استخدمه في هذا المجال عدة الاختبارات السببية، الا انه حاليا (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسة في مجال التحليل الاقتصادي وفي ايجاد العلاقة وتحديد اتجاه (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج، وحيث يتم عرض نتائج هذا الاختبار بين المتغيرات الموضوع الدراسة في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

المتغيرات	القيمة الاحتمالية الحرجة	اختبار F	حجم العلاقة
GDP يتجه EM(Lag4)	٠.٠٤٧١	٤.١٧٥١٧	جيدة ومقبولة
EM يتجه GDP(Lag4)	٠.٩١٣٥	٠.١٧٠٣٣	غير مقبولة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات السنوية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٣) اعتمادا على برامج 9 E-views

يظهر من الجدول رقم (٤)، ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة وقيمة (F) المحسوبة، وعند المستوى المعنوية (٥%)، فان المتغير المستقلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع المعدلات البطالة (EM). وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن الناتج المحلي الاجمالي في العراق لها تأثير على المعدلات البطالة، وكذلك ان هذا النتائج يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي.

٥- تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

تقدير النموذج باستخدام (ARDL) ان النتائج العلاقة السببية يبدو أنه اساس قوي ومنطقي لتقدير النموذج لبيان حجم وتأثير الناتج المحلي الاجمالي على المعدلات البطالة. حيث خلال عدة محاولات اكتشف الباحث النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية والتحول التي تعتبر من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واشارة)، والمعلمت المقدره الواردة في الجدول (٥):

جدول رقم (٥) يبين نتائج تقدير معلمت المقدره

المتغيرات	المعلمت	القيمة الاحتمال الحرجة
GDP	-٠.٤١١	٠.٠٠٤٥
IF (-2)	٠.٢٩٩	٠.٠١٦٩
ISIS	Dummy variable	
	٠.٠٨٣	٠.٠٠٠٨
Constant	-١.٤٨٩	٠.٠٠٥٢

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات السنوية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٣) اعتمادا على برامج 9 E-views

من الجدول رقم (٥) يتبين أن الناتج المحلي الاجمالي له تأثير واضحة على المعدلات البطالة وذلك بالاعتماد على القيمة الاحتمال الحرجة التي اقل من المستوى المعنوية (٥%) وبالاعتماد على (حجم وقيمة واشارة) المعلمة المقدره الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي، بما ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١%) يؤدي الى انخفاض البطالة بمقدار (٠.٤١١%). تعتبر العلاقة سالبة بين زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ويعزى ذلك الى ان اتجاهات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير بناتج قطاع النفط في العراق والذي يعتبر المصدر الاساسي والرئيسي للإيرادات في العراق. فقد يعزى بوجود علاقة جيدة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة الا ان هذه النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد العراقي.

ومن خلال الجدول رقم (٥) يبين ان التضخم وتظهر من خلال اشارة معلمة المقدره (+) التي تشير الى ان تأثير على المعدلات البطالة وذلك عند مستوى معنوية (٥%)، بحيث زيادة التضخم ب(١%) يزيد المعدلات البطالة بنسبة (٠.٢٩٩٨٨٦%)، وذلك مخالف للنظرية الاقتصادية لأن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية حسب النظرية الاقتصادية. ان سبب علاقة طردية بين التضخم والمعدلات البطالة في العراق قد يعود الى الاعتماد الرئيسي للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية والتي تنبع في الخارج وبالذات من جهة الاخرى يعتمد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع والخدمات التي تشتري في الخارج بالدولار أيضا هذه التضخم يسمى بتضخم المستورد.

واخيرا فان الحرب ضد داعش في العراق له تأثيرات قليلة على المعدلات البطالة في العراق وذلك بدلالة احصائية عند مستوى معنوية (٥%)، وتظهر من خلال اشارة معلمة المقدره (+) التي تشير الى ان تأثير الحرب على العراق قد سبب في ارتفاع المعدلات

البطالة بنسبة (0.083305٪). وذلك بسبب تشرّد العديد من العوائل من المناطق التي كانت تعاني من الحرب والدمار واغلاق معظم المعامل والمنشآت الصغيرة بالإضافة الى فقدان العديد من الوظائف اليومية.

الاختبارات التشخيصية للمصدقية نماذج (Diagnostic tests)

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الا وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معاملات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناعات القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدره لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

اولاً: اختبارات لمصدقية وملانمة النموذج

من هذا الجانب هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة، الا ان اهمها هي (R^2 ، Adjusted R^2 ، F-test، S.E)، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول رقم (٦) نتائج الاختبارات الاحصائية لمصدقية النموذج المقدر باستخدام (ARDL)

المؤشرات الاحصائية	AIC	S.E	F-Statistic	Adjusted R^2	R-squared
	-2.707	0.0542	17 0.001	0.90	0.95

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات السنوية للمدة (2019-2023) اعتمادا على برامج 9 E-views

يتبين من الجدول رقم (٦) معامل التحديد يبلغ ($R^2=0.95$) وهذا يعني ان نسبة 95% من النموذج قد التعبير عنه من خلال المتغيرات المستقلة و يبقى نسبة 0.03 فقط ضمن حد الخطأ، بينما يوضح ($Adjusted R^2$) أن المتغيرات المستقلة الناتج المحلي الإجمالي (والتضخم) فسرت حوالي (90٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (المعدلات البطالة) يمكن إضافة متغير اهم لزيادة نسبة ($Adjusted R^2$)، وبما ان قيمة (F) وبدلالة إحصائية (0.001) وهي اقل من قيمة P-Value (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ ان قيمة (Stander Error) يساوي (0.0542) وهذا يشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

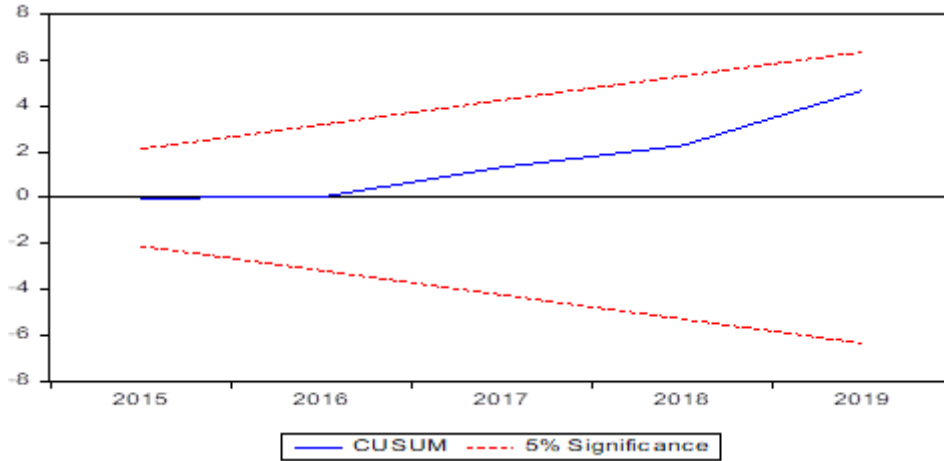
ثانياً: اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج: ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانعين القرار - فان النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية او تجاوز غالبية المشاكل القياسية، والجدول (٧) يبين قيم ودلالات الاحصائية والقياس لبعض هذه الاختبارات.

جدول رقم (٧) يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج

المشاكل القياسية	نوع الاختبارات	القيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبولة	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test:	0.1699	أكبر من 0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين 1.26-1.98	بين (1-5)	لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.6234	أكبر من 0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.5666	أكبر من 0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Histogram Normality test	0.0745	أكبر من 0.05	لا توجد المشكلة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات السنوية للمدة (2019-2023) اعتمادا على برامج 9 E-views

من خلال جدول رقم (٧) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص وعدم التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).



شكل رقم (١) اختبار السكون (CUSUM Test)

ان البيانات المستخدمة في النموذج من خلال شكل رقم (١) ومن خلال اختبار (CUSUM) مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية البيانات عند مستوى المعنوية (٥٪).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً/ الاستنتاجات

- ١- فان الناتج المحلي الإجمالي في مستويات مختلفة ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع المعدلات البطالة. وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرات، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن الناتج المحلي الاجمالي في العراق لها تأثير على المعدلات البطالة، العلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة بمعنى كلما يزداد الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي الى انخفاض المعدلات البطالة.
- ٢- التضخم يؤثر سلبي على المعدلات البطالة، وان سبب ضعف الارتباط بين التضخم والمعدلات البطالة في العراق قد يعود الى الاعتماد الرئيسي للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية والتي تباع في الخارج بالدولار، وكذلك من جهة الاخرى يعتمد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع والخدمات التي تشتري في الخارج بالدولار أيضا هذه التضخم يسمى بتضخم المستوردة.
- ٣- واخيرا فان الحرب ضد داعش على العراق له إشارة موجبة وتأثيراته قليلة على المعدلات البطالة في العراق التي تشير الى ان تأثير الحرب على العراق قد سببا قليلا في ارتفاع المعدلات البطالة.
- ٤- إن اتجاهات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير بناتج قطاع النفط، وهذا يُعبر عن اختلال كبير في هيكل الإنتاج، جعل الاقتصاد رهنا للتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية.

ثانياً/ المقترحات

على ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها البحث يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات المتعلقة بموضوع البحث والتي نوجزها فيما يلي :

- ١- العمل على زيادة تحسين هيكل الاقتصاد بما يسمح بزيادة معدلات النمو ما يؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة كون ان النمو الاقتصادي في العراق يؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل ايجابي ويقلل من معدلات البطالة.
- ٢- رسم سياسة فعالة لمواجهة مشكلة التضخم عن طريق إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية وجعلها سياسات تصب في اتجاه التنوع الإنتاجي وتقليل الاستيراد من الخارج.
- ٣- العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني لتكون له آثار ايجابية على تحريك عجلة النمو.

٤- ان يعمل الحكومة العراقية على توجيه الايرادات النفطية لصالح الاستثمار العام والخاص في برامج مشاريع التنمية الاساسية والخدمات الاجتماعية العامة حتى يقلل البطالة.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

اولا: الرسائل و الاطاريح الجامعية

- ١- ابراهيم، وارشين طه محمد (٢٠٢١)؛ أثر التلوث البيئي في النمو الاقتصادي لدول مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، العراق.
- ٢- حليلة، باب الله (٢٠١٩)؛ أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية- ١٩٩٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- ٣- صباح، زروخي (٢٠١٧)؛ أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٨٦-٢٠١٥)، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- ٤- عاشور، بلال سعيد محمد (٢٠١٧)؛ محددات البطالة في فلسطين (١٩٩٤-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.
- ٥- الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥)؛ أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
- ٦- الفتلاوي، رؤى علي حسين (٢٠٠٨)؛ قياد بعض مؤشرات النمو للاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، عراق.
- ٧- نجا ومبروكة، بكر اوي وناني (٢٠١٩)؛ أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر [دراسة تحليلية قياسية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)]، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- ٨- نجيمة وإيمان، بن رمضان وبادة (٢٠١٦)؛ الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، رسالة ماجستير، منشورة، قسم العلوم التجارية، ملحقة مغنية-جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.

ثانيا: المجالات العلمية

- ١- احمد والفيضي، منهل مجيد واوان عبدا الله (٢٠٠٩)، مشكلة البطالة الاسباب والمعالجات، ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد، العراق.
- ٢- إسماعيل ومدياني، براهم ومحمد (٢٠٢٠)؛ أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة افاق علمية، المجلد (١٢)، العدد (٥)، الجزائر.
- ٣- الجنابي ومهدي، نبيل مهدي وعيسى محمد (٢٠١٤)؛ البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (١٦)، العدد (٢).
- ٤- جودة وعيسى، ندوة هلال ورجاء عبد الاله (٢٠١٠)؛ العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Yamamoto-Toda، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (١٢)، العدد (٣).
- ٥- حسين وعواد، كريم سالم وموسى خلف (٢٠٠٩)؛ الازمة المالية العالمية واثارها المحتملة على الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الاول، كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، كانون الاول.
- ٦- زيدان وحمدون، اسوان عبد القادر وامنة عبد الله (٢٠١١)؛ أثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) انموذجا، مجلة زراعة الرافدين، قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل - المجلد (٣٩)، العدد (٢).
- ٧- سهام وسامي، بوداب وبن جدو (٢٠٢٠)؛ التقدير القياسي لأثر النمو الاقتصادي على العمالة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مركز جامعة ميلا، المجلد (٦)، العدد (١).
- ٨- عبيد وعلي، مروان شاكر ورحمن حسن (٢٠٢٠)؛ تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (١٢)، العدد (٣٦).

٩- فرج وكريم، ماردين محسوم وهه وار عثمان (٢٠٢٠)؛ تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (١٦)، العدد (٥٢).

ثالثا/ الكتب

- ١- أحمد، عبد الرحمن يسري (٢٠٠٤)؛ النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ٢- الأشقر، أحمد (٢٠٠٢)؛ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٣- بن شهرة، مدني (٢٠٠٩)؛ الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٤- الحصري، طارق فاروق (٢٠٠٧)؛ الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر - البطالة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
- ٥- خصاونة، صالح (٢٠٠٠)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- ٦- داوود وآخرون، حسام وآخرون (٢٠٠٥)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٧- رزق والحجار، عبد الله وبسام (٢٠١٠)؛ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.
- ٨- سلمان وآخرون، مصطفى وآخرون (٢٠٠٠)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- ٩- طاقة وحسن، محمد وحسين عجلان (٢٠٠٨)؛ اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، عمان.
- ١٠- عريقات، حربي محمد موسى (٢٠٠٦)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي - التحليل الكلي، طبعة الأولى دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١١- العيسوي، عبد الرحمان العيسوي (١٩٩٧)؛ سيكولوجية العمل والعمال، الطبعة الأولى، دار الراتب الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ١٢- العيسى، نزار سعد الدين (٢٠٠١)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي- كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن.
- ١٣- القريشي، مدحت (٢٠٠٧)؛ اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
- ١٤- القريشي، مدحت (٢٠٠٧)؛ التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- ١٥- الوزاني، خالد الواصف (٢٠٠٦)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٦- الوزني والرفاعي، خالد واصف وأحمد حسين (٢٠١٤)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

التقارير الرسمية

٣٤- البنك الدولي مصدر البيانات (<https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/unemployment-rate>).

المصادر الانجليزية

- 1- Abdullah, Abdul Kareem (2012); The Relationship between Economic Growth and Unemployment in Iraq, Iraqi Journal for Economic Sciences, Administration and Economics College, Al-Mustansiriyah University, No – 32, Iraq.
- 2- Anning et al, lusy et al (2017); INFLATION, UNEMPLOYMENT AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM THE VAR MODEL APPROACH FOR THE ECONOMY OF IRAQ, International Journal of Developing and Emerging Economies, Vol.5